

مسجد يقصد من بعد بنا ذبي بالمطر في طريقه فاما من
 هو با المسجد او يصلي في بيته جماعة او يمشي الى المسجد
 في كن او كان المسجد في باب داره فيه خلاف عند
 الشافعي واحمد والاصح في ذلك عدم الجواز وحكي
 ان الشافعي نص في الاملا على الجواز واما الوصل من غير
 مطر فلا يجوز للجمع به عند الشافعي وقال مالك واحمد
 يجوز **فصل** ولا يجوز للجمع للمرض والخوف على
 ظاهر مذهب الشافعي وقال احمد جوازه وهو
 وجه اختياره المتأخرون من اصحاب الشافعي
 قال النووي في شرح المهدب وهذا الوجه
 قوي جدا وعن ابن سيرين انه قال يجوز للجمع من
 غير مطر ولا خوف لحاجة ما لم يتخذ عادة واخبار
 ابن المنذر وجماعة جواز الجمع من غير خوف ولا مرض
 ولا مطر **باب صلاة الخوف**
 اجمعوا على ان صلاة الخوف ثابتة الحكم بعد موت
 النبي صلى الله عليه وسلم وحكي عن الزبي انه قال
 هي منسوخة وعن ابي يوسف انها كانت مختصة
 برسول الله صلى الله عليه وسلم واجمعوا على انها في
 الحضر اربع ركعات وفي السفر ركعتان وانفقوا
 على ان جميع الصفات المروية عنه صلى الله عليه وسلم
 في صلاة الخوف معتد بها وانما الخلاف بينهم في الترجيح

فصل

فصل ولا يجوز صلاة الخوف في القتال المحظور الا
 عند ابي حنيفة وجوزه جماعة فرادي وقال ابو حنيفة
 لا تفعل في جماعة ويجوز في الخضر في صلي بطائفة ركعتين
 وبالاخري ركعتين عند الثلاثة وقال مالك لا يصلي
 صلاة الخوف في الخضر واجاز اصحابه ذلك **فصل**
 واختلفوا في الصلاة حال الخوف فيما اذا التيم القتال
 واشتد الخوف فقال ابو حنيفة لا يصلون في هذه الحالة
 ويجوزون الصلاة الى ان يقدروا وقال مالك والشافعي
 واحمد لا يجوزون بل يصلون على حسب الحال ويجزئهم
 اذا صلوا كيف ما امكن رجالا وركبا مستقبلي القبلة
 وغير مستقبليها يومون الى الركوع والسجود بروسهم
 وهل يجب حمل السلاح في صلاة الخوف ام لا قال
 ابو حنيفة والشافعي في الظاهر قوله هو مستحب غير واجب
 وقال مالك والشافعي في احدي قوليه انه يجب
 وانفقوا على انهم اذا راوا سواد افظوه عدوا فبان
 خلاف ما ظنوه ان عليهم الاعادة الا في قول للشافعي
 ورواية عن احمد **فصل** وانفقوا على انه لا يجوز
 للرجال لبس الحرير في غير الحرب واختلفوا في لبسه
 في الحرب فاجازه مالك والشافعي وابو يوسف ومحمد
 وكرهه ابو حنيفة واحمد واستعمال الحرير في الجلبوس
 عليه والاستناء اليه حرام كاللبس بالانفاق ويحكي